

إن التحليل العلمي الممتين يقوم على النظرة الفاحصة للظاهرة المدروسة، وذلك من خلال التعمق في أبعادها وتحديد العلاقات بينها ومختلف الظواهر الأخرى، ولذا فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب من الباحث عدم الإكتفاء بالجانب النظري الذي يهدف إلى توضيح مجموعة من الإفتراضات النظرية حول علاقة الظاهرة السياسية بمختلف العوامل المتحكمة فيها، بل تدعيم ذلك بجانب ميداني بهدف دراسة السلوك الانتخابي إمبريقيا، وهذا بإستخدام مجموعة من الأدوات البحثية أهمها: الإستبيان.

بناء على ذلك فالدراسة الميدانية تهدف للكشف عن المحددات الأساسية للسلوك الانتخابي، وذلك عبر عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من الناخبين الشباب ببلدية قمار بولاية الوادي.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الأول: البناء العام للإستبيان وإجراءات تطبيقه

1: التعريف بأداة الدراسة والغاية منها:

إنطلاقا من كون موضوع البحث يندرج ضمن الدراسات الإمبريقية التي تقوم على جمع بيانات منتظمة حول ظاهرة معينة ، والتي قد تأخذ ثلاثة أشكال:

- إختبار صحة بعض المقولات التحليلية أو الفروض المتنافسة.
- التأكد من صحة مقولة تحليلية.
- تأييد صحة مقولة تحليلية.¹

بناء على ذلك فسيتم من خلال هذه الدراسة الإعتماد على أداة الإستبيان **Questionnaire** الذي يعرف بأنه: " عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، ويعد الإستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جميع البيانات

¹ - عبد المنعم المشاط ، التحليل السياسي الإمبريقي: بالتطبيق على أساليب التحليل الكمي بإستخدام Stata8.2. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007، ص29.

الخاصة بالعلوم الإجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد.¹

كما يعرف الإستبيان بأنه: " تلك الوسيلة التي تمكن من دراسة السلوك اللفظي للأفراد، وإتجاهاتهم وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين..."²

ويعد الإستبيان من أكثر الأدوات الميدانية إستخداما في العلوم الإجتماعية والسياسية والإعلامية، وذلك لمعرفة سلوك الأفراد وإتجاهاتهم إزاء قضية معينة ، كما تستخدم لقياس إتجاهات الرأي، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الإستبيان لجمع المعلومات والبيانات عن المواقف والظواهر التي يودون معرفتها.³

تستخدم الدراسات السياسية الإستبيان في العديد من موضوعاتها ومنها السلوك الانتخابي الذي يعد محور هذه الدراسة، ولذا فإن الغاية الأساسية من إستخدام أسلوب الإستبيان يرتبط بطبيعة الدراسة التي كما أشرنا بأنها تتدرج ضمن الدراسات الإمبريقية وبالضبط الهادفة لإختبار صحة بعض المقولات التحليلية المتنافسة، على إعتبار أن الباحث يكون أمام فروض متنافسة بشأن تفسير نفس الظاهرة.⁴

فدراسة موضوع السلوك الانتخابي تحتاج إلى الإستبيان كأداة من أدوات التحليل الكمي لبيان أي المتغيرات أكثر تأثيرا في السلوك الانتخابي، ومدى تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وذلك عبر عينة الدراسة، وبالتالي فالغاية الأساسية من إستخدام هذه الأداة هو الكشف عن رأي الناخبين الشباب وتوجهاتهم نحو المشاركة الانتخابية أو الإمتناع الانتخابي، من خلال إبراز المحددات الأساسية لسلوكهم الانتخابي.

1- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد-المراحل- التطبيقات. ط 2. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص63.

2- محمد شلبي، مرجع سابق، ص242.

3- محمد شلبي، مرجع سابق، ص242.

4- عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق، ص29-30.

2-الدراسة التجريبية:

فقد تم إعداد إستبيان تضمن عدة محاور، وبعد إعداده في صورته الأولى تم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين* في مجال العلوم الإجتماعية وكذا العلوم السياسية،وقد أسفر التحكيم عن تعديل صياغة بعض الأسئلة، وحذف أسئلة وإضافة أخرى، وتعديل ترتيب بعض الأسئلة.

وبعد إجراء التعديلات الملائمة تم القيام بدراسة تجريبية التي تعد إحدى الوسائل الهامة لقياس مدى صلاحية وفعالية الإستبيان، ويتجلى ذلك من خلال كونها تتيح التعرف على مايلي:

- مدى فهم أفراد العينة للأسئلة والألفاظ المستخدمة.
- مدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال.
- نوع الإجابات المحتملة للأسئلة المطروحة.
- مدى ملائمة الصياغة.

حيث تم توزيع 20 إستمارة على عينة مقصودة من مجتمع البحث، وتمثلت في مجموعة من الطلبة الجامعيين، وبناء على هذه التجربة فقد تم تسجيل مجموعة من الملاحظات:

- صعوبة فهم بعض الأسئلة من طرف المبحوثين.
- عدم الإجابة على بعض الأسئلة.
- إحتواء الإستبيان على عدد من الأسئلة المكررة لإكتشاف مدى صدقية آراء المبحوثين أثبتت فعاليته للتأكد من صلاحية الإستبيان.

وبناء على نتائج الدراسة التجريبية تم إعادة صياغة أسئلة الإستبيان في شكله النهائي، من خلال تعديل بعضها وإضافة أخرى، وهو ما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة، فأساس الدراسة الإمبريقية تعتمد على مدى صلاحية وقوة الإستبيان من حيث المحتوى وطبيعة الأسئلة وصياغتها.

* قام بالتحكيم كل من الأستاذ المشرف، إضافة إلى أستاذين من قسم العلوم الإجتماعية.وأستاذين من قسم العلوم السياسية.

3 الوصف العام للإستبيان النهائي:

من الإعتبارات الأساسية التي يجب أن يراعيها الباحث في تصميمه للإستبيان مسألة تحديد الهيكل العام له، وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيبا منطقيا متسلسلا متكاملًا، بحيث تبدو الصورة النهائية للإستبيان عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات حولها.¹

ويعتاد تقسيم الإستبيان إلى ثلاثة أجزاء أساسية:

- المقدمة والتعريف بالباحث والدراسة: يتم في هذا الجزء التعريف بالدراسة وأهميتها كما يتضمن تحفيز المبحوث للإجابة عن أسئلة الإستبيان.
- إرشادات تعبئة الإستبيان: يتضمن هذا الجزء إرشادات تتعلق بطريقة ملأ الإستبيان، إذ أن هناك بعض الأسئلة تتطلب طريقة معينة في الإجابة عليها.
- متن الإستبيان: وهو الجزء الرئيس في الإستبيان ويتم فيه عرض أسئلة البحث وفقا للمحاور الأساسية المرتبطة بالدراسة.²

بناء على تلك الخطوات المنهجية الواجب إتباعها في إعداد الإستبيان، فقد تم إعداد إستبيان تضمن ثلاث محاور أساسية، وقبل التطرق لتفصيل هذه المحاور تجدر الإشارة إلى أن موضوع الإستبيان* يتعلق بدراسة حول: محددات البيئة الداخلية وتأثيرها على السلوك الانتخابي: دراسة لأتمودج الانتخابات التشريعية والمحلية 2007 بالوادي.

وتضمن الجزء الأول من الإستبيان المعلومات العامة والمتعلقة أساسا بـ :

- الجنس.
- الفئة العمرية.
- المستوى التعليمي.
- الحالة المهنية.
- الإلتناء الحزبي.

1- محمد شلبي، مرجع سابق، ص245.

2- محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص66.

* للمزيد من التفاصيل حول مضمون الإستبيان الخاص بهذه الدراسة ينظر الملحق رقم 01.

في حين تم تقسيم متن الإستبيان إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: ويتعلق بمحددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي، والذي تضمن مجموعة من الأسئلة حول متغير التنشئة والثقافة السياسية وأداء المؤسسات السياسية.

وفي آخر المحور تم تخصيص سؤال ترتيبى حول مختلف محددات البيئة السياسية لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في السلوك الانتخابي، وقد روعي في هذا الإطار طبيعة العينة التي تتضمن مشاركين ومقاطعين، وبالتالي فقد تضمن آخر المحور سؤال ترتيبى يتعلق بالمشاركة الانتخابية وآخر يتعلق بالمقاطعة الانتخابية.

المحور الثاني: ويتعلق بمحددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي، والذي تضمن مجموعة من الأسئلة حول متغير طبيعة النظام الانتخابي وكذا متغير الإدارة الانتخابية، وفي آخر المحور تم تخصيص سؤال ترتيبى حول مختلف محددات البيئة القانونية لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في السلوك الانتخابي.

المحور الثالث: ويتعلق بمحددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي، المتعلقة أساسا بالولاء القبلي والعشائري والنظام التعليمي، إضافة إلى متغير المستوى المعيشي للأفراد. وفي آخر المحور تم تخصيص سؤال ترتيبى حول مختلف محددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في السلوك الانتخابي.

4- أسلوب تطبيق الإستبيان:

تعتبر طريقة توزيع الإستبيان أحد المحددات الأساسية لنجاح الدراسة الميدانية، ومن أنجع الطرق التي يتم من خلالها توزيع الإستبيان استخدام أداة المقابلة التي يمكن الإعتماد عليها لتعميق نتائج الإستبيان، وكذا تلافي بعض السلبيات المتعلقة أساسا:

- وجود بعض الأسئلة الغامضة أو التي يساء تفسيرها فلا يكون فرصة للمبوحثين للإستفسار عنها.
- إنخفاض نسبة الردود من طرف المبوحثين نتيجة الإهمال أو نسيانها.¹

¹ - محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص64.

وتعد المقابلة أداة بحث جيدة ومكملة للإستبيان كونها تضيي نوعا من التفاعل بين الباحث والمبجوثين، حتى يتم إضفاء نوع من البعد الإنساني للإستبيان، وبالتالي فالأساس هو كيفية توظيف المقابلة لصالح الإستبيان، كما يمكن أن تكون المقابلة مقدمة لإعداد الإستبيان وتوجيه مسار الأسئلة التي يتضمناها.¹

بناء على ذلك فقد تم في هذه الدراسة الإعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية في تطبيق الإستبيان، حيث تكفل الباحث بالإتصال شخصيا بجميع أفراد العينة، ويمكن في هذا الإطار تسجيل عدة ملاحظات:

- وجود صعوبة في الإتصال بالمبجوثين.
- إمتناع العديد من الأشخاص التجاوب مع أسئلة الإستبيان.
- غياب المصادقية في إجابات بعض المبجوثين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمقاطعة الإنتخابية في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007.

ورغم هذه الصعوبات إلا أن هذه الطريقة مكنت الباحث من مجموعة من الإمتيازات المتعلقة أساسا بـ :

- سهولة إستعادة الإستبيان.
- تلافى الإجابات الناقصة عن الأسئلة.
- توضيح الغموض حول بعض الأسئلة.
- إمكانية تسجيل بعض الملاحظات حول الإيماءات الشخصية للمبجوثين أثناء الإجابة عن الإستبيان، وهو مامكن من إستبعاد إستبيانات المبجوثين الذين تم تسجيل عندهم نوع من التردد في الإجابة عن أسئلة الإستبيان.

1- حامد عبد الماجد ، مرجع سابق، ص274.

أما فيما يخص توقيت توزيع الإستبيان فقد تم في الفترة الممتدة من 21 مارس 2009 إلى 02 أبريل 2009 وذلك نظرا لـ :

- تزامن هذا التوقيت مع العطلة الربيعية، وهو مامكن من الإتصال بالمبحوثين خصوصا الطلبة.
- تزامن هذا التوقيت مع قيام المصالح البلدية بالتحضير للإنتخابات الرئاسية، مما أتاح الحصول على الوثائق اللازمة الخاصة بمحضر المراجعة الإستثنائية للقوائم الإنتخابية لسنة 2007، وكذا محضر نتائج التصويت في الإنتخابات التشريعية والمحلية.
- تزامن هذا التوقيت مع موعد الإنتخابات الرئاسية، مما مكن رصد توجهات المواطنين تجاه المشاركة في الإنتخابات الرئاسية المقبلة.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

- لقد تم من خلال هذه الدراسة الإعتماد على عينة عمدية * **purposive sample** التي يقوم الإختيار فيها على أساس إخضاع الإختيار على معايير معينة، وذلك بالنظر للإعتبارات التالية:
- توفر المعلومات اللازمة لدى الباحث حول فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي وهي فئة الشباب، وذلك بعد الإطلاع على القوائم الإنتخابية لدى المصالح البلدية.
 - يعتبر هذا النوع من العينات أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة.
 - الحصول على معلومات دقيقة تخدم موضوع الدراسة مما يتيح الحصول على نتائج علمية قابلة للتعميم.

وقد تم إختيار أفراد العينة عبر عدة مراحل:

1- الإطلاع على محضر نتائج الإنتخابات التشريعية والمحلية لجميع مختلف بلديات ولاية الوادي.**

* : العينة القصدية هي تلك العينة التي يتم إنتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، أو في حالة توفر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي. للمزيد أنظر: محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص96.

** : للمزيد من المعلومات حول نتائج الإقتراع في تشريعات ومحليات 2007 بولاية الوادي أنظر الملحق 02 و03 على التوالي.

2- إختيار بلدية قمار كإطار عام لإختيار عينة الدراسة، وذلك لإعتبرات عديدة:

- نسبة المسجلين التي قدرت بـ 15114 في الإختبارات التشريعية 2007 و 15552 في الإختبارات المحلية 2007 وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد المسجلين ولأثيا.

- إن الإعتماد على عينة من سكان إحدى البلديات لدراسة السلوك الإختخابي تكون أقل تعرضا للأخطاء، وهذا بالنظر لأن سكان البلدية الواحدة لا يختلفون عن بعضهم البعض كثيرا من حيث إتجاهاتهم تجاه المشاركة الإختخابية، وهو ما يحقق التجانس داخل مجتمع الدراسة، ويمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة.

- تسهيل الإتصال بالمبحوثين وسهولة إسترجاع الإستبيانات.

3- بعد ذلك تم الإطلاع على محضر نتائج الإختبارات التشريعية والمحلية 2007 ببلدية قمار عبر مختلف المراكز الإختخابية التي قدرت بـ 9 مراكز، ومن ثم فقد تم إختيار مركز للرجال ومركز للنساء، وذلك بعد حساب نسبة الشباب المسجلين:المشاركين وغير المشاركين في مختلف المراكز وقد إستغرقت هذه العملية 3 أيام متتالية من المسح الكلي لمختلف المحاضر المتعلقة بنتائج الإختبارات التشريعية والمحلية 2007 بقمار.

4- بعد ذلك تم إختيار مركز النجاح خاص بالرجال ومركز العربي بني خاص بالنساء على إعتبار أنهما يتوفران على نسبة معتبرة من المسجلين الشباب، وقد تم إختيار 70 رجلا من مركز النجاح و 50 امرأة من مركز العربي بني، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للعينة المختارة: 120 مفردة.

5- تم تقسيم العينة المختارة بين المشاركين والمقاطعين، وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار نسبة المشاركة والمقاطعة الإختخابية بكلا المركزين*، تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إختيار المشاركين والمقاطعين كان في كلا المستويين: الإختبارات التشريعية والمحلية، وذلك لتلافي التضارب في النتائج المتوصل إليها نتيجة مشاركة أحدهم في الإختبارات التشريعية ومقاطعة الإختبارات المحلية أو العكس&&، بالنظر لأن الدراسة ستركز على كل من الإختبارات التشريعية والمحلية.

*: للمزيد من المعلومات حول نسبة المشاركة الشبانية في المركزين في الإختبارات التشريعية والمحلية 2007 ينظر الملحق

6- تقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات وذلك وفقا لمتغير السن، وقد تم تحديد الفئة العمرية التي يجب أن تتوفر في مفردات العينة بالفئة الممتدة بين: 18 سنة السن القانوني للانتخاب و 30 سنة التي تعبر عن الحد الأعلى لفئة الشباب، وبدورها تم تقسيم هذه الفئة إلى ثلاث فئات عمرية، وبناء على ذلك تم إختيار مفردات العينة من خلال إعداد قائمة إسمية بالمشاركين والمقاطعين في كل من الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007، وقد خضعت هذه القائمة الإسمية للشروط المرتبطة بالدراسة(النوع،الفئة العمرية،المشاركة،أوالمقاطعة)

وقد إختلف العلماء في تحديد مرحلة الشباب، لذا تضاربت الدراسات إلى عدة إتجاهات تحدد مفهوم هذه المرحلة كل حسب إتجاهه، وعموما فإن الشباب يمثل تلك الفئة العمرية الواقعة بين 15 و 30 سنة والتي تتميز بمجموعة من السمات النفسية والسلوكية التي تميزها عن باقي فئات المجتمع.

وقد تم إختيار فئة الشباب كإطار لإختيار مفردات العينة بالنظر للإعتبارات التالية:

- أن هذه الفئة تمثل مجموعة من الأفراد يتميزون بعدد من الصفات تجعل منهم كلا متجانسا على مستوى الأنماط السلوكية.

- تشكل فئة الشباب نسبة معتبرة من التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري، مما يجعلها جديرة بالدراسة.

إن القراءة الأولية للمعطيات المتعلقة بالقوائم الانتخابية تبين إنخفاض نسبة المسجلين الشباب عند كلا الجنسين (الذكور والإناث) وهذا يرتبط بميزات تخص هذه الفئة(الشباب)، وقد تم توزيع الإستبيان وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 05: يوضح الإستيبيانات الموزعة حسب متغير النوع والفئة العمرية والمشاركة والمقاطعة الانتخابية:

النساء				الرجال				
المجموع	بين 21- 30 سنة	بين 18- 20 سنة	18 سنة	المجموع	بين 21- 30 سنة	بين 18- 20 سنة	18 سنة	
286	239	41	6	315	261	46	8	عدد المسجلين حسب كل فئة
148	114	28	6	131	105	18	8	المشاركين
138	125	13	0	184	156	28	0	المقاطعين
19	10	5	4	25	14	7	4	توزيع الإستيبيانات حسب المشاركين
	%8.77	%17.85	% 66.66		%13.33	%38.88	%50	نسبة تمثيل المشاركين في العينة المختارة مقارنة بعدد المشاركين حسب كل فئة
31	25	6	0	45	32	13	0	توزيع الإستيبيانات حسب المقاطعين
	%20	%46.15			%20.51	%46.42		نسبة تمثيل المقاطعين في العينة المختارة مقارنة بعدد المقاطعين حسب كل فئة

يتضح من الجدول رقم 05 بأن العينة المختارة ممثلة للمجتمع الأصلي، وذلك بناء على طبيعة العينة والتي كانت عمدية مما جعل مفرداتها تشمل مختلف المتغيرات الأساسية في الدراسة والمتعلقة بالنوع والسن وكذا المشاركة والمقاطعة الانتخابية.

ويمكن توضيح خصائص عينة الدراسة كمايلي:

1- الجنس:

فقد تم توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس وفقا للجدول رقم 06:

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة	
رجال	المشاركين	25	%56.8
	المقاطعين	45	%59.2
نساء	المشاركات	19	% 43.2
	المقاطعات	31	%40.8
مجموع والمشاركات	المشاركين	44	%36.66
مجموع والمقاطعات	المقاطعين	76	%63.44

يتضح من خلال الجدول رقم 06 أن عدد المشاركين من الرجال والذي بلغ عددهم 25 من مجموع أفراد العينة المشاركين يشكل مانسبته (56.8%) أما عدد المشاركات من النساء فقد بلغ 19 من مجموع أفراد العينة المشاركين مانسبته (43.2%) وهذا يخضع للنتائج الموضحة في مجتمع البحث.

في حين أن عدد المقاطعين من الرجال والذي بلغ عددهم 45 من مجموع أفراد العينة المقاطعين يشكل مانسبته (59.2%) أما عدد المقاطعات من النساء فقد بلغ 31 من مجموع أفراد العينة المشاركين مانسبته (40.8%) وهذا يخضع كذلك للنتائج الموضحة في مجتمع البحث.

2- الفئة العمرية والمستوى التعليمي:

الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية والمستوى التعليمي

النسبة	المجموع		الفئة العمرية			المستوى التعليمي		
			بين 18-20 سنة	بين 21-30 سنة	18 سنة			
%14.16	17	8	6	1	1	رجال	متوسط	مشاركين
		8	4	4	0			مقاطعين
		0	0	0	0	نساء		مشاركات
		1	1	0	0			مقاطعات
%32.5	39	7	0	4	3	رجال	ثانوي	مشاركين
		11	8	3	0			مقاطعين
		6	4	0	2	نساء		مشاركات
		15	11	4	0			مقاطعات
%53.34	64	10	8	2	0	رجال	جامعي	مشاركين
		26	20	6	0			مقاطعين
		13	6	5	2	نساء		مشاركات
		15	13	2	0			مقاطعات
	120	120	81	31	8	المجموع		
%100		%100	% 67.5	% 25.84	% 6.66	النسبة		

من الجدول يتضح أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 21-30 سنة وذلك بنسبة 67.5%، في حين قدرت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و20 سنة بـ: 25.84%، أما فئة 18 سنة فقد شكلت ما نسبته 6.66% من أفراد العينة الإجمالي وهذا بالنظر للتقسيم العمري الذي إعتمده المصالح البلدية في إعداد القوائم الانتخابية، إضافة إلى نسبة المسجلين في كل فئة.

أما فيما يخص المستوى التعليمي لأفراد العينة فقد قدر عدد أفراد العينة ذوي المستوى الجامعي بـ: 64 مفردة وذلك بنسبة 53.33% من إجمالي أفراد العينة وهي أعلى نسبة مايدل على إرتفاع

المستوى التعليمي لأفراد مجتمع الدراسة، وقد قدرت عدد أفراد العينة ذوي المستوى الثانوي بـ: 39 وذلك بنسبة: 32.5%، أما ذوي المستوى الإجمالي فقد قدر عددهم بـ: 17 مفردة وذلك بنسبة: 14.16%.

3- الحالة المهنية:

الجدول رقم 8: توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المهنية

النوع	الحالة المهنية			المجموع
	عاطل عن العمل	عمل مؤقت	عمل دائم	
رجال	10	15	00	25
مقاطعين	28	16	1	45
نساء	14	2	3	19
مقاطعات	23	6	2	31
المجموع	75	39	6	120
النسبة	62.5%	32.5%	5%	100%

يتضح من خلال الجدول رقم 08 أن نسبة العاطلين عن العمل مرتفعة سواء عند المشاركين أو المقاطعين وذلك بنسبة 62.5% وهو ما يعكس الأوضاع المهنية التي تخص هذه الفئة (فئة الشباب)، في حين أن نسبة ذوي المهن المؤقتة معتبرة أيضا وذلك بنسبة 32.5%، أما نسبة ذوي المهن الدائمة فهي ضئيلة وذلك بنسبة تقدر بـ: 5% من الحجم الإجمالي لمفردات العينة.

4- الإنخراط الحزبي:

الجدول رقم 09 يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الإنخراط الحزبي

المجموع	الإنخراط الحزبي		النوع	
	غير المنخرطين	المنخرطين		
25	22	3	المشاركين	الرجال
45	45	0	المقاطعين	
19	19	0	المشاركات	النساء
31	30	1	المقاطعات	
120	116	4	المجموع	
%100	%96.67	%3.33	النسبة	

يتضح من خلال الجدول رقم 09 أن أغلب أفراد العينة غير منخرطين في الأحزاب السياسية وذلك بنسبة 96.97 %، في حين قدرت نسبة المنخرطين بـ: 3.33 % أغلبهم من الرجال الذين يقدر عددهم بـ: 03 وكلهم ضمن المشاركين، أما النساء المنخرطات فقد قدر عددهم بواحدة وكانت ضمن المقاطعين، ويمكن تفسير ضعف نسبة المنخرطين من أصحاب العينة في الأحزاب السياسية بمايلي:

- ضعف الإهتمام السياسي لدى غالبية أفراد المنطقة.
- ضعف البرامج الحزبية.
- غياب قدرة الأحزاب السياسية على كسب ثقة المواطنين.

المبحث الثاني:محددات المشاركة الانتخابية عبر عينة الدراسة

إن عملية توزيع الإستبيان وإسترجاعه تقتضي خطوة أساسية موائية وهي القيام بتدقيق تلك الإجابات قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي، حيث تم إلغاء 5 إستمارات نتيجة ظهور تردد من طرف المبحوثين في الإجابة أو عدم الإجابة الدقيقة على السؤال المركزي المتعلق بالتصويت أو عدم التصويت في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 وذلك بناء على الإطلاع المسبق للباحث للمشاركين والمقاطعين من أفراد العينة.

ولتحليل هذه الإستبيانات تم إستخدام برنامج **SPSS** الذي يعتبر إختصارا للأحرف اللاتينية الأولى من إسم "الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية"

" **Statistical Package For social Sciences** " وهي عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة

لإدخال البيانات، وتستخدم عادة في البحوث العلمية التي تحتوي على العديد من البيانات الرقمية.¹

إن عملية المعالجة الإحصائية للإستبيانات وكذا مقتضيات الدراسة جعلت التحليل يتم على مستويين: فئة المقاطعين والمشاركين، حيث سيتم دراستها من خلال الإعتماد على المتغيرات المطروحة في الدراسة النظرية وإختبارها عبر مفردات العينة.

¹ - رضا عبد الله أبو سريع ، تحليل البيانات بإستخدام برنامج spss. عمان: دار الفكر، 2004 ، ص123.

المطلب الأول:المحددات السياسية

1- التنشئة السياسية:

الجدول رقم 10: المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المشاركين

النسبة	التكرار	السؤال
47.7%	21	الأسرة
4.5%	2	المدرسة
27.3%	12	وسائل الإعلام
6.8%	3	الأحزاب السياسية
0%	0	جماعة العمل
13.6%	6	جماعة الرفقاء
100%	44	المجموع

يتضح من الجدول رقم (10) أن الأسرة تعد المؤسسة الأولى في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المشاركين وذلك بنسبة: 47.7% ويمكن أن نفسر ذلك نظرا لـ :

- طبيعة مجتمع الدراسة الذي لازالت فيه الأسرة المؤسسة الرائدة في مجال تكوين مختلف الإدراكات المتعلقة بالجانب الإجتماعي بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة.

- التغلغل الضعيف للنظام السياسي مما جعل نطاق التنشئة يتم في إطار ضيق داخل حدود الأسرة.

- ضعف التعبئة الإجتماعية، حيث نلمس غياب لمختلف المؤسسات الإجتماعية في قيامها بهذه الوظيفة.

كما أن وسائل الإعلام جاءت في الدرجة الثانية من حيث المؤسسات الفاعلة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المشاركين وذلك بنسبة 27.3% ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- قلة إنغماس أفراد العينة في القضايا السياسية جعل وسائل الإعلام تلعب دورا أساسيا في تشكيل الوعي السياسي.

- إحتكار النظام السياسي لوسائل الإعلام الثقيلة جعلها موجهة لتحقيق مستوى أكبر من التعبئة لصالحه، حيث لا يزال التلفزيون الجزائري المؤسسة الإعلامية الوحيدة الرائدة في هذا المجال.

- أن التطور الذي شهدته وسائل الإتصال جعلها تلعب دورا أساسيا، حيث أن وجود مئات القنوات الفضائية جعلت الفرد المتلقي يشعر بأنه يعيش اللحظة باللحظة.

وقد إحتلت جماعة الأصدقاء دورا معتبرا في هذه العملية وذلك بنسبة 13.6% من أفراد العينة المشاركين وهذا بإعتبار طول المدة التي يقضيها الفرد مع الجماعة، ومن خلالها يتناقل التجارب العملية وتبادل الخبرات والمهارات.

وهذا مايتوافق مع دراسة جابريال ألموند حول عوامل التأهيل السياسي الذي أكد أن الفرد ونتيجة لإرتباطه بجماعة معينة قد يعدل إهتماماته وسلوكه ليعكس إهتمامات المجموعة.¹

في حين نجد أن الأحزاب تساهم بشكل ضعيف في عملية التنشئة السياسية لدى أفراد العينة المشاركين وذلك بنسبة 6.8% ويمكن تفسير ذلك بـ :

- ضعف الإلتزام الحزبي لدى أفراد العينة، حيث تمثل نسبة المنخرطين: 3.33% من المجموع الإجمالي لأفراد العينة.

- إن هذه النسبة تتم عن اللامبالاة وعدم الإكتراث السياسي لدى أفراد العينة.

- إن هذه النتيجة تعكس حالة التدهور الذي أصاب الأحزاب السياسية الجزائرية في وظائفها حيث لم تعد قادرة على أداء أبسط وظائفها.*

1- جابرييل إيه ألموند، جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية مرجع سابق، ص65.

*: وهذا مايتوافق مع الدراسة التي أجراها المركز القومي للعلوم الإجتماعية والجنائية بمصر حول توجهات فئة الشباب نحو المشاركة السياسية، للمزيد ينظر: منى يوسف، حسن سلامة " إستطلاع رأي عينة من شباب المدراس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية". المجلة الإجتماعية القومية. العدد 01. جانفي 2004، ص45.

في هذا السياق يمكن التأكيد على الدور الضعيف للأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية من خلال الكشف عن العلاقة بين الولاء الحزبي والمشاركة الانتخابية، وهو ما يوضحه الجدول رقم 11:

الجدول رقم 11: علاقة الولاء الحزبي بعملية التصويت من خلال أفراد العينة المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
الولاء الحزبي كمحدد للسلوك الانتخابي	12	27.3%
	32	72.7%
المجموع	44	100%

يتبين من خلال الجدول رقم 11 أن نسبة 72.7% من أفراد العينة المشاركين لا يربطون بين الولاء الحزبي والمشاركة الانتخابية، وتؤكد هذه النتيجة على مايلي:

- التأثير الهامشي والمحدود للولاءات الحزبية الذي يعتبر إنعكاسا لتفشي ظاهرة الترهل الحزبي بين أوساط الشباب.¹

- غياب الثقة في أداء وبرامج الأحزاب السياسية.

وجاءت المدرسة في المرتبة الأخيرة بنسبة: 4.5% ويعود هذا نظرا لـ :

- غياب المضمون السياسي عن المناهج الدراسية الذي يسمح بإيجاد أو تشجيع الفرد على الإهتمام بالشأن العام.

- الإنشغال بأمور الدراسة جعل التركيز على الأمور السياسية يحتل آخر الإهتمامات لدى أفراد العينة من المتمدرسين.

1- وهو ما يتوافق مع الدراسة التي أجراها سمير بارة للمزيد ينظر: سمير بارة " أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو" مذكرة ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص 179.

2- الثقافة السياسية:

الجدول رقم 12: نظرة أفراد العينة المشاركين للعملية الانتخابية

النسبة	التكرار	السؤال
27.3%	12	حق
11.4%	5	واجب
61.3%	27	حق وواجب
100%	44	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن الثقافة الانتخابية لأفراد العينة المشاركين التي تعتبر جزء من الثقافة السياسية تقوم على إعتبار النظر إلى العملية الانتخابية بإعتبارها حقا وواجبا وذلك بنسبة 61.3%، إضافة إلى أن 27.3% من مجموع أفراد العينة المشاركين يعتبر أن الإلتخاب حق، وهو ما يكشف عن رغبة وفهم من جانب المبحوثين المشاركين في الإلتخابات بأن الإدلاء بالصوت هو من أهم حقوقهم، كما ينم عن قدر معين من المواطنة لأفراد العينة بإعتبار أن الإلتخاب يعتبر أهم واجبات المواطن تجاه وطنه.

في هذا الإطار نشير إلى أن هناك إختلاف لدى أفراد العينة المشاركين في نظرتهم للعملية الانتخابية وهذا وفقا لمتغير الفئة العمرية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (13):

الجدول رقم 13: العلاقة بين متغير الفئة العمرية ونظرة أفراد العينة المشاركين للعملية الانتخابية

المجموع	النظرة للعملية الانتخابية		
	حق وواجب	واجب	حق
8	5		3
12	7	3	2
24	15	2	7
44	27	5	12

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن نسبة الذين يرون أن الإنتخاب حق من بين أفراد العينة ذوي الفئة العمرية من 21 إلى 30 سنة هي أكبر من بقية الفئات العمرية، كما أن نفس الفئة العمرية من أفراد العينة المشاركين (من 21 إلى 30 سنة) ترى أن الإنتخاب حق و واجب، ويمكن تفسير هذا الإختلاف بمايلي :

- أن الأشخاص من فئة 18 سنة يجدون أنفسهم مضطرين لإتخاذ قرارهم السياسي لأول مرة وبالتالي فإن درجة الوعي الإنتخابي تكون أقل من بقية الفئات العمرية الأكبر (بين 18-20 سنة و الفئة من 21-30 سنة)

- أن الشباب الذين يصلون إلى سن الإنتخاب تتجذبهم العديد من النزعات السياسية، وهو ما يجعلهم في تردد عند الإدلاء بأصواتهم، وهو ما يعطي صورة غير واضحة لديهم حول العملية الإنتخابية. وما يؤكد هذا التوجه بإعتبار العملية الإنتخابية حق و واجب هو إستطلاع آراء أفراد العينة المشاركين حول القناعة بالعملية الإنتخابية، وهو ما يوضحه الجدول رقم 14:

الجدول رقم 14: القناعة بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
القناعة بالمشاركة الإنتخابية	34	77.3%
	10	22.7%
المجموع	44	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن أغلب أفراد العينة على قناعة تامة بالمشاركة في العملية الإنتخابية وذلك بنسبة 77.3% وهو ما ينم عن ثقافة سياسية مشاركة لعدد معتبر من أفراد العينة المشاركين، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي :

- أن أغلب أفراد العينة المشاركين على دراية تامة بأهمية العملية الإنتخابية كأداة للتعبير عن إرادتهم ورغباتهم. ولكن قد نجد تفاوت في هذه النظرة وذلك وفقا للمستوى التعليمي للأفراد وهو ما يوضحه الجدول رقم 15:

الجدول رقم 15: علاقة المستوى التعليمي لأفراد العينة المشاركين بقناعتهم بالعملية الانتخابية

المجموع	القناعة بالمشاركة الانتخابية		متوسط	المستوى التعليمي
	لا	نعم		
8	2	6		
13	2	11		ثانوي
23	6	17		جامعي
44	10	34		المجموع

يتضح من الجدول رقم (15) أن عدد أفراد العينة ذوي المستوى الجامعي أكثر إقتناعا بالعملية الانتخابية من أفراد العينة ذوي المستوى الثانوي، وفئة ذوي المستوى المتوسط أقل إقتناعا من ذوي المستوى الثانوي، وتؤكد هذه النتائج على دور المستوى التعليمي في تحديد درجة القناعة بالعملية الانتخابية لدى الناخبين، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

* أن ذوي المستوى الجامعي لديهم معارف وقدرات تؤهلهم لإدراك المشاكل الإجتماعية، وهو مايجعلهم أكثر إقتناعا بالعملية الانتخابية من غيرهم ذوي المستويات التعليمية الأدنى.

* إن النشاطات العلمية للجامعيين تساعدهم على تحقيق تطور فكري على أساس علمي محدد، وبالتالي فإن نظرتهم للعملية الانتخابية ستكون أكثر إستبصارا وعمقا.

* أن الأفراد الذين على قدر ملائم من التعليم لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودور في ممارستها، مما يجعل الفرد المتعلم يشعر بأن المشاركة الانتخابية واجب، كما أنه يدرك إمكانية تأثيره على صناع القرار.

- إعتقاد هذه الفئة من أفراد العينة بأن صوتهم قادر على التأثير في النظام السياسي، وهو ماتؤكده إجابة السؤال المتعلق بنظرة أفراد العينة من المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية، وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 16: تصور أفراد العينة من المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال	التكرار	النسبة
تصور أفراد العينة من المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية	23	52.3%
	21	47.7%
المجموع	44	100%

يتبين من خلال الجدول رقم 16 أن نسبة 52.3% من أفراد العينة المشاركين يعتقدون بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة.

غير أن هذا لايفي وجود نسبة 22.7% من أفراد العينة المشاركين ليست لديهم قناعة بالمشاركة في العملية الانتخابية، وهو ماينم عن ثقافة سياسية رعوية(خاضعة)، وذلك وفقا للجدول رقم 14، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- أن هذه الفئة من أفراد العينة يدلون بأصواتهم بإعتبار خضوعهم للنظام السياسي وقوانينه.

- أن هذه الفئة تدلي بصوتها لكنها لا ترى بأنه هذا الفعل سوف يؤثر في النظام السياسي، وهو ماتؤكده إجابة السؤال المتعلق بنظرة الأفراد المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية، حيث أجابت نسبة 47.7% من أفراد العينة المشاركين بعدم إمكانية التأثير وهذا حسب الجدول رقم 16.

وقد يكتسب التحليل أكثر عمقا حين قراءة المبررات التي تحدد رؤية الفرد لإمكانية تأثير صوته في

السلطة السياسية، وهو مايبوضحه الجدول رقم 17:

الجدول رقم 17: مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال	التكرار	النسبة
مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية	16	69.6%
الإعتقاد بشفافية العملية الانتخابية	7	30.4%
إمكانية المساءلة بعد العملية الانتخابية	23	100%
المجموع		

يتضح من الجدول رقم 17 أن المعتقدين بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية وبنسبة 69.6% منهم يرون أن السبب في ذلك يعود للثقة في شفافية العملية الانتخابية، في حين أجاب مانسبته 30.4% أن السبب يكمن في إمكانية المساءلة بعد العملية الانتخابية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- وجود فئة معتبرة من أفراد العينة المشاركين تقيم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية وهو مايعني النظرة الإيجابية لهذه الفئة نحو النظام السياسي.

- الإعتقاد بإمكانية المساءلة بعد العملية الانتخابية ينم عن نظرة إيجابية لهذه الفئة نحو النظام السياسي السائد بإعتباره يكفل ليس فقط الحق في الانتخاب وإنما أيضا ضمان المساءلة البعدية.

في حين أن مبررات المعتقدين بعدم إمكانية التأثير جاءت كمايلي:

الجدول رقم 18: مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال	التكرار	النسبة
مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية	19	90.5%
عدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية	2	9.5%
ظرفية العملية الانتخابية	21	100%
المجموع		

يتضح من الجدول رقم 18 أن المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية، وبنسبة 90.5% منهم يرون أن السبب يعود لعدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية ، في حين يرى مانسبته 9.5% أن السبب يكمن في ظرفية العملية الانتخابية وعدم إعتبارها وسيلة فعالة للتأثير¹.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- أن عدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية حسب الفئة المتبقية من أفراد العينة المشاركين يعبر عن توجه سلبي لهذه الفئة تجاه النظام السياسي.
- الإعتقاد بظرفية العملية الانتخابية لدى هذه الفئة يجعلها مجرد فرصة مناسباتية غير قادرة على التعبير الحقيقي عن مصالح الأفراد.

3- ترتيب المحددات السياسية للمشاركة الانتخابية:

الجدول رقم 19: ترتيب المحددات السياسية للمشاركة الانتخابية

النسبة	التكرار	السؤال
18.2%	8	الترتيب المحددات السياسية للمشاركة الانتخابية القناعة بالبرامج الحزبية
9.1%	4	الرضا عن أداء المؤسسات السياسية
59.1%	26	إعتباره فرصة للتعبير عن المطالب
13.6%	6	القناعة بالمرشحين
100%	44	المجموع

يتضح من خلال الجدول (19) أن المحدد السياسي الأساسي للمشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المشاركين هو إعتبار الانتخاب فرصة للتعبير عن المطالب وذلك بنسبة: 59.1%، ويأتي في الدرجة الثانية القناعة بالبرامج الحزبية وذلك بنسبة 18.2%، يليه القناعة بالمرشحين بنسبة 13.6%، وأخيرا أداء المؤسسات السياسية بنسبة 9.1%. ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

¹ - وهذا مايتوافق مع الدراسة التي أجراها بسيوني إبراهيم حمادة، للمزيد أنظر: حمادة إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص 29.

- إن النظر للعملية الانتخابية باعتبارها تمثل أمل فئة معتبرة من أفراد العينة المشاركين في تحقيق مجموعة من المطالب يؤكد عن الوعي الذي تتميز به هذه الفئة من أفراد عينة الدراسة.

- إن الغاية الأساسية للمشاركة في العملية الانتخابية من طرف هذه الفئة من عينة الدراسة يرتبط أساسا بالحفاظ على الحقوق الأولية التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن كالسكن والعمل والأمن...الخ.

- إن الخوف من ضياع بعض الحقوق جعل هذه الفئة من أفراد العينة تقبل على الانتخاب للحفاظ على هذه الحقوق.¹

وتعتقد فئة معتبرة من أفراد عينة الدراسة المشاركين أن القناعة بالبرامج الحزبية والقناعة بالمرشحين على التوالي من المحددات الأساسية للمشاركة الانتخابية ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- إن هذه النتيجة تكشف عن مدى الأهمية التي توليها هذه الفئة من أفراد العينة للبرنامج الانتخابي ومدى تضمنه لمجموعة من المطالب الأساسية المتعلقة بالمواطن.

- إن هذا الإهتمام بالبرامج الحزبية يكشف لنا أن أساس المفاضلة بين المرشحين يتم بناء على طبيعة البرنامج الانتخابي.

- إن إعتبار نسبة معينة من أفراد العينة المشاركين بأن القناعة بالمرشحين يعتبر محدد أساسي لمشاركتهم الانتخابية يكشف عن مدى إرتباط السلوك الانتخابي بالإعتبارات الشخصية لدى هذه الفئة من أفراد العينة.

ويمكن تفسير ترتيب أداء المؤسسات السياسية في المرتبة الأخيرة بكون:

- الهوة الكبيرة بين مؤسسات النظام السياسي والمواطن، حيث أن هذا الأخير يربط مشاركته دوما بمصالحه الأساسية التي تمس حياته اليومية، ولايكثرث لأداء هذه المؤسسات.

- غياب الفعالية لهذه المؤسسات جعلها آخر الإهتمامات لدى المواطن وهو مايعكس أخذ أغلب أفراد العينة من المشاركين في الإعتبار لمختلف المحددات الأخرى في المشاركة الانتخابية.

1- وهذا مايتوافق مع دراسة أمينة رأس العين، للمزيد أنظر: أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص251.

المطلب الثاني: المحددات التنظيمية والقانونية

1- طبيعة النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية:

في هذا الإطار يمكن بيان أثر طبيعة النظام الانتخابي على المشاركة الانتخابية من خلال توضيح أثر علاقة الناخب بالمرشح وإرتباطها بالسلوك الانتخابي، وهو ما يوضحه الجدول رقم 20:

الجدول رقم 20: العلاقة بين الناخب والمرشح وإرتباطها بالسلوك الانتخابي لدى المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
العلاقة بين الناخب والمرشح وإرتباطها بالسلوك الانتخابي	14	31.8%
	30	68.2%
المجموع	44	100%

يتضح من الجدول رقم (20) أن العلاقة بين الناخب والمرشح لا ترتبط بقرار المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المشاركين، حيث أجاب مانسبته: 68.2% بعدم تأثير هذه العلاقة مع المرشح على سلوكهم الانتخابي، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- إن هذه النتيجة تؤكد أن قرار المشاركة الانتخابية لدى هذه الفئة من العينة كان وليد قرارات وإدراكات شخصية، مما يعكس لإهتمام الأفراد بالمرشحين.

- إضافة إلى ذلك فهي مؤشر على ضعف الأحزاب السياسية في كسب ولاء وثقة الناخبين وذلك بتحفيظهم على المشاركة الانتخابية.

- إن تغييب دور المواطنين في المساهمة في تصميم النظام الانتخابي، ووجود قناعة لدى فئة من أفراد العينة بأن لاقيمة لأصواتهم في التأثير على إدارة الحكم، رسخ إدراكا لدى هذه الفئة بأن لاحظوا لمرشحهم المفضل بالفوز، وبالتالي فإن مشاركتهم في الانتخاب لا ترتبط بطبيعة المترشحين.¹

- ضآلة مستوى المعرفة السياسية لدى أفراد العينة المشاركين، وهو ما يؤكد الجدول رقم 21:

الجدول رقم 21: معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان عبر أفراد العينة المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان	11	25%
لا	33	75%
المجموع	44	100%

يتضح من خلال الجدول أن 75% من الناخبين لا يعرفون المترشحين للبرلمان، وهو ما يعكس غياب الفعالية التنظيمية للعملية الانتخابية، حيث أن إعلام وتوعية الناخب بمعالم وتفاصيل العملية الانتخابية تعد من المسؤوليات الأساسية للإدارة الانتخابية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- إن هذه النتيجة تعبر على أن نسبة من أفراد المشاركين لا يدركون جدوى وفعالية مشاركتهم الانتخابية.²

- إن طبيعة النظام الانتخابي المطبق في الجزائر والمتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الشعبي يقوم على نظام التمثيل النسبي على القائمة³، يزيد الهوة بين الناخبين والمترشحين ويكسر الرابط الشخصي

1- في هذا السياق يؤكد أندرو رينولدز بأن مستويات المشاركة الانتخابية ترتفع عندما يتمخض عن نتائج الانتخابات سواء على المستوى المحلي أو العام تأثير فعلي في إدارة الحكم. للمزيد أنظر: أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

2- وهو ما تؤكدته الدراسة التي أجراها بسيوني إبراهيم حمادة حول استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية. للمزيد أنظر: حمادة إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص 34.

3- المادة 101 من الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم. 06 مارس 1997.

بينهم، مما يجعل المترشحين لايهتمون للتقرب من الناخبين لأنهم يعينون من طرف أحزابهم وهو ما يهملهم أكثر من الإنتخابات في حد ذاتها، وهو ما ينعكس على السلوك الإنتخابي لدى المشاركين، حيث أن المعرفة بالمترشحين للبرلمان لدى الغالبية من أفراد العينة المشاركين ضعيفة وهو ما يعزى كما أشرنا إلى طبيعة النظام الإنتخابي.

2- ترتيب المحددات التنظيمية والقانونية للمشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم 22 : ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمشاركة الإنتخابية

السؤال	التكرار	النسبة
ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمشاركة الإنتخابية	7	15.9%
قرب مكان الإقتراع	1	2.3%
سهولة الحصول على البطاقة الإنتخابية	3	6.8%
سرية الإقتراع	2	4.5%
توفر الأمن في مكان الإقتراع	31	70.5%
وجود حرية في الإختيار	44	100%
المجموع		

يتضح من الجدول (22) أن المحدد التنظيمي والقانوني الأساسي للمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة يتمثل في درجة الحرية في الإختيار المسموح بها وذلك بنسبة 70.5% مما يعني أن إدارة العملية الإنتخابية تعد مؤشرا حاسما للمشاركة الإنتخابية، ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا لثلاث مستويات :

- المستوى الأول: ويتعلق بوجود حرية للناخبين في المشاركة أو المقاطعة، وعدم إجبار الفرد قانونيا على المشاركة، حيث تعتمد الجزائر على نظام التصويت الإختياري، في هذا الإطار توصلت الدراسة التي أجراها علي خليفة الكواري حول الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية

إلى أن هناك ثلاث معايير للانتخابات الديمقراطية أبرزها درجة الحرية، أي ضرورة أن تسند الانتخابات إلى حكم القانون، وأن تحترم حقوق وواجبات المواطن الأساسية.¹

- **المستوى الثاني:** ويرتبط بسرية الانتخابات، في هذا الإطار أكد مانسبته 6.8% من أفراد العينة بأن سرية الاقتراع تعد محددا للمشاركة الانتخابية، حيث نجد أن قانون الانتخابات الجزائري وفي مادته 35 ينص على أن: "التصويت شخصي وسري".²

وقد أشارت نفس الدراسة التي أجراها علي خليفة الكواري إلى أن المعيار الثالث لديمقراطية العملية الانتخابية هو وجود نزاهة في التصويت والتي تقتضيها وجود نظام إنتخابي فعال وعادل ويضمن سلامة وسرية التصويت مما يعطي حرية أكبر للمواطن في عملية الإختيار.³

- **المستوى الثالث:** حيث أن حرية الانتخابات تقتضي أن يكون التصويت حرا من كل ضغط يمكن أن يتعرض له الناخب، وأبرزها الضغوط المادية والمتعلقة بجميع الأعمال العنيفة التي يمكن أن تحد من حرية الناخب، في هذا الإطار نجد أن أفراد العينة المشاركين يؤيدون وبنسبة 4.5% توفر الأمن في مكان الاقتراع كمحدد للمشاركة الانتخابية، مما يعني قلة هذه الضغوط بالنظر لتوفر القوات الأمنية أمام مراكز الإنتخاب.

ومما يؤكد على أهمية الجانب التنظيمي ودوره في حفز المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المشاركين هو إعتبار قرب مكان الاقتراع كمحدد أساسي للمشاركة الانتخابية لديهم وذلك بنسبة 15.9% من العدد الإجمالي لأفراد العينة المشاركين، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- إن المتأمل لتوزيع أفراد العينة حسب المراكز الانتخابية يلحظ قرب المكتب التصويتي مما يسهل على الناخبين الوصول إليه.

1- عبد الفتاح ماضي " الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية". المستقبل العربي. العدد 361، مارس 2009، ص 136.

2- المادة 35 من الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم. 06 مارس 1997.

3- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 136.

- إن إحتكام فئة من أفراد العينة المشاركين لهذا المبدأ في حفزهم على المشاركة الانتخابية، دليل على الفعالية التنظيمية لإدارة العملية الانتخابية من حيث توزيع مكاتب الإقتراع في المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها أفراد العينة.

المطلب الثالث: المحددات السوسيوإقتصادية

1- الولاء القبلي والعشائري:

الجدول رقم 23 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الانتخابي لدى المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الانتخابي	14	31.8%
لا	30	68.2%
المجموع	44	100%

يتضح من الجدول رقم (23) بأن الولاءات العشائرية ليست على إرتباط كبير مع السلوك الانتخابي لأفراد العينة المشاركين، حيث أجاب مانسبته: 68.2% منهم بغياب هذا الإرتباط ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- طبيعة العينة المختارة وهي فئة الشباب التي تمتلك قدرات معرفية وفكرية تمكنها من تجاوز هذه الولاءات التقليدية، وتأسيس مشاركتهم الانتخابية على منطوق المواطنة والولاء للوطن.
- إن التفاوت بين الأجيال جعل الأجيال الأصغر سنا تتمرد على الأجيال الأكبر، وذلك بحكم التطورات الإجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري.
- إن تطور تقانات الإعلام والإتصال جعلت هذه الفئة الشبانية على مزيد من الوعي والتطلع لمختلف الحثيات الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها العملية السياسية.

وما يؤكد هذه النتيجة هو عدم إرتباط السلوك الانتخابي لهذه الفئة من أفراد العينة بالتجند لمرشح معين ، وهو ما يوضحه الجدول رقم 24:

الجدول رقم 24 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالتجند لصالح المترشحين لدى المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي	12	27.3%
والعشائري بالتجند لصالح المترشحين	32	72.7%
المجموع	44	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (24) أن 72.7% من أفراد العينة المشاركين يشيرون إلى أن هذا الولاء (القبلي والعشائري) لا يجندهم لصالح مترشح معين ، ويمكن تفسير هذه النتائج بما يلي:

- إن عدم إرتباط الولاء القبلي والعشائري بالتجند لمرشح لدى هذه الفئة من أفراد العينة المشاركين ينم عن إختيار إستراتيجي وواعي غير قائم على فكرة الولاء بقدر فعالية أداء المترشح.

- إن غياب الإرتباط بين الولاء العشائري والتجند تؤكد إجابة السؤال السابق والمتعلق بإرتباط السلوك الانتخابي بمعرفة المترشح ، حيث يؤكد مانسبته 68.2% أن هذه العلاقة لا تؤثر على سلوكهم الانتخابي.

في حين يجب أن لا نتجاهل النسبة المتبقية والتي تمثل مانسبته 31.8% من أفراد العينة المشاركين الذين أكدوا على إرتباط سلوكهم الانتخابي بولاءات عشائرية وقبلية، إضافة أن 27.3% منهم يربطون هذا الولاء بالتجند لصالح مترشح معين، وتؤكد هذه النتيجة عن مؤشر خطير يتعلق بعدم قدرة النظام السياسي على الحفاظ على تماسك مجتمعي قوامه المواطنة والولاء الوطني، ويمكن تفسير هذه النتائج بما يلي:

- ضعف الأداء الحكومي في الإستجابة لمتطلبات المواطنين مما قلص الولاء المجتمعي تجاه النظام السياسي، حيث يحتمي الأفراد حينها بولاءات ضيقة تحميه وتساند كينونته.

- غياب دور المجتمع المدني في تكريس منطق المواطنة وتعزيز تماسك البناء الإجتماعي، مما يجعل الفرد رهينة هذه الولاءات التقليدية.

- إن هذه النتيجة تعبر عن وضع يتم التساؤل فيه عن مدى تجسد وتحقق مشروع الدولة الوطنية، إذ إن إستمرار هذه الولاءات ينم عن تراجع مستوى المواطنة لدى هذه الفئة من أفراد العينة المشاركين.

- إن هذا الوضع تؤكد الإجابة عن سؤال سابق يتعلق بالتنشئة السياسية، إذ وجدنا أن الأسرة مازالت البناء الأساسي في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة، مما يجعلهم في ولاء وطاعة لما ترتبط به هذه الأسرة من ولاءات تتسم بالتقليدية.

- إن إستمرار هذا الوضع يعبر عن حالة اليأس التي وصلت إليها هذه الفئة مما جعلهم يحتمون بأي جهة مغايرة لمنطق النظام السياسي القائم.

2- ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم 25 : ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمشاركة الإنتخابية

النسبة	التكرار	السؤال
54.5%	24	ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمشاركة الإنتخابية
40.9%	18	تحسين المستوى المعيشي
4.6%	2	الحصول على منصب عمل
100%	44	الحصول على مكاسب مادية
		المجموع

يوضح الجدول رقم (25) أن المحدد الأساسي الدافع للمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين هو تحسين المستوى المعيشي، وذلك بنسبة: 54.5% من أفراد العينة المشاركين، إضافة إلى أن الحصول على منصب عمل جاء في الدرجة الثانية وذلك بنسبة: 40.9%، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- إن هذه النتيجة تبين بشكل جلي سوء الحالة المعيشية لأفراد العينة المشاركين، حيث أن 62.5% منهم بطالين و 32.5% يشتغلون عملا مؤقتا، و باعتبارهم من فئة الشباب فهم أكثر الفئات إدراكا وتأثرا بمشاكل المجتمع، وبالتالي فهذا الوضع كفيل بتشكيل رغبة لهؤلاء للمشاركة الانتخابية للوصول إلى حلول لهذه المشاكل.

- إن الحالة المهنية لأفراد العينة المشاركين جعلتهم يأملون في المشاركة الانتخابية كآلية للخروج من حالة البطالة التي تميز هذه الفئة.

- إن التصويت يعتبر آلية للنهوض بالوضع الإقتصادي والإجتماعي، ولذا فإن المشاركة الانتخابية لهذه الفئة من العينة دليل على قناعتها وإهتمامها بهذا الجانب وضرورة تحسينه من خلال العملية الانتخابية.

- إن هذا الوضع جعل أفراد العينة تسعى لمحاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود بالنفع عليهم، وذلك من خلال المشاركة الانتخابية.

- إن هذه النتيجة تعكس الأزمات التي يعيشها المجتمع الجزائري على المستوى السياسي والإجتماعي والإقتصادي، مما دفع أفراد العينة بإبداء رغبة أكبر في المشاركة الانتخابية، وتتفق هذه النتيجة مع ما وصل إليه علم الاجتماع (أندريه سيجفريد) الذي أوضح الأثر الذي تركته الأزمات على الإسهام الانتخابي في فرنسا.¹

- إن إقبال هذه الفئة من أفراد العينة على المشاركة الانتخابية يمكن إرجاعه لرغبة هؤلاء في إشباع الحاجة إلى المشاركة.

- إن إقبال هذه الفئة من أفراد العينة على المشاركة الانتخابية يمكن إرجاعه لرغبة هؤلاء في إشباع الحاجة إلى المشاركة.

وفي هذا الإطار نشير إلى نظرية الحاجات لصاحبها أبراهام ماسلو الذي يرى أنه يمكن تقسيم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن

1- للمزيد أنظر: محمد السويدي، مرجع سابق، ص155.

والطمأنينة، والحاجات الإجتماعية ومنها الحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.¹

- إن المشاركة الانتخابية لهذه الفئة من أفراد العينة يمكن تفسيرها بالنظر للضغوط الإجتماعية التي تمارس عليها، فنتيجة للأوضاع المعيشية السائدة فقد تكون هذه الفئات أكثر تأثراً بالضغوط التي قد تفرضها مختلف المؤسسات كالأحزاب وسائل الإعلام... الخ.

وفي هذا السياق يرى محمد السويدي أن المحاولات التي قدمت لتفسير السلوك الانتخابي حددت تفسيرين لهذا السلوك أحدهما يقوم على أن التصويت هو محاولة للضغط على الحكومة، والثاني يعني أن التصويت هو عبارة عن رد على الضغوط الممارسة على الفرد من الجماعات الإجتماعية لحمله على التصويت.²

3- مستقبل المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المشاركين:

الجدول رقم 26 : مستقبل المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المشاركين

السؤال	التكرار	النسبة
المشاركة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية 2009	39	88.6%
لا	5	11.4%
المجموع	44	100%

يتضح من الجدول رقم (26) بأن أغلب أفراد العينة المشاركين في الانتخابات التشريعية والمحلية 2007 وبنسبة 88.6% أبدوا إستجابة نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2009 ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

1- محمد رسلان الجبوسي، الإدارة : علم وتطبيق. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000، ص150.

2- للمزيد أنظر: محمد السويدي، مرجع سابق، ص152.

- الحملة الدعائية والتعبوية الواسعة التي يمارسها النظام السياسي لنشر ثقافة المشاركة حيث شهدنا مستوى تعبئة شمل مختلف الجمعيات المدنية ووسائل الإعلام وحتى إستغلال الجامعة لتحفيز المواطنين على المشاركة الإبتخابية في رئاسيات 2009.

- أن الإبتخابات الرئاسية عادة ماتصحبها حملة مثيرة تقوم بالتركيز على القضايا المهمة المتعلقة بالمواطن وخصوصا فئة الشباب، مما يدفع هؤلاء للمشاركة بقوة في هذه الإبتخابات.

- ترتبط الإبتخابات الرئاسية بإختيار أعلى شخصية في الدولة مما يجعل المواطنين وبشكل غير مباشر يساهمون في صنع السياسة العامة.

المبحث الثالث:محددات المقاطعة الإبتخابية عبر عينة الدراسة

المطلب الأول:المحددات السياسية

1- التنشئة السياسية:

الجدول رقم 27: المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي	25	32.9%
	2	2.6%
	27	35.5%
	4	5.3%
	3	3.9%
	15	19.7%
	76	100%
المجموع		

يتضح من خلال الجدول رقم(27) أن وسائل الإعلام إحتلت المرتبة الأولى من حيث المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي لأفراد العينة المقاطعين وذلك بنسبة 35.5%، وقد جاءت الأسرة وغير بعيد عن هذه النسبة في الدرجة الثانية وذلك بنسبة 32.9%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- إن هذا الدور الكبير لوسائل الإعلام يمكن أن نفسره بـإتساع الفجوة بين الأسرة والنظام السياسي، مما سمح لهذه الوسائل (وسائل الإعلام) بلعب دور أكبر.

في هذا الإطار يشير ألمانوف وفيربا من خلال دراستهما أنه عندما تكون الفجوة بين الأسرة والنظام السياسي واسعة جدا، فإن الأدوات الإجتماعية الأخرى الوثيقة الصلة بالنظام السياسي قد تلعب دورا أكثر إتساعا وأهمية.¹

- إن هذه النتيجة تكشف عن غياب الفعالية لدى وسائل الإعلام في خلق قيم وتوجهات إيجابية نحو المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين.

- إن التوجه الإمتاعي لهذه الفئة يمكن رده لنوعية البرامج التي تروج لها وسائل الإعلام، فالروتينية التي يعتمدها التلفزيون الجزائري في إطار الحملة الانتخابية ولدت توجهها سلبيا لأفراد العينة تجاه المشاركة الانتخابية.

في حين أن الأهمية التي تكتسبها الأسرة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المقاطعين يكشف عن:

- إرتباط نظرة هؤلاء بالتوجه السائد في المحيط الأسري، والذي ينم هنا عن توجه سلبي تجاه المشاركة الانتخابية بصفة خاصة وتجاه النظام السياسي بصفة عامة.

- إن هذا الدور الريادي الذي تلعبه الأسرة، يكشف عن أزمة تغلغل يعيشها النظام السياسي الجزائري الذي لم يستطع القيام بالوظيفة الأساسية لأي نظام سياسي وهي كسب الولاء تجاهه وتعزيز قيم المشاركة الانتخابية.

كما أن جماعة الأصدقاء والرفقاء جاءت في الرتبة الثالثة وذلك بنسبة 19.7% ويؤكد هذا الدور الأنماط والتوجهات السلوكية السلبية لهؤلاء تجاه المشاركة الانتخابية، مما يفسر مقاطعة هذه الفئة من أفراد العينة للإنتخاب.

وقد جاءت الأحزاب السياسية على الرغم من أهميتها في عملية التنشئة السياسية في مرتبة متأخرة، وذلك بنسبة 5.3% من أفراد العينة المقاطعين، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

1- عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة-مرجع سابق،ص207.

- إن هذا الوضع يكشف عن غياب الفعالية الوظيفية للأحزاب السياسية في خلق قيم تحفز المشاركة الانتخابية ، وهو مؤشر على تدني القيمة السياسية والإجتماعية للأحزاب السياسية وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيما ومواقفا وممارسات.¹

- ظاهرة الانقسامات الداخلية للأحزاب الجزائرية، حيث شهدنا خلال الانتخابات التشريعية والمحلية 2007 عدة ظواهر تتعلق بالصراع حول إختيار المترشحين، الصراع بين المتقنين وغيرهم، مما حال دون تمكن هذه الأحزاب في القيام بدورها التوعوي بأهمية المشاركة الانتخابية.

وما يؤكد هذا الوضع الذي تعيشه الأحزاب السياسية هو نفي أفراد العينة المقاطعين كما هو الحال لدى المشاركين بأن يكون الولاء الحزبي محددًا لسلوكهم الانتخابي، وهو ما يوضحه الجدول رقم 28:

الجدول رقم 28: علاقة الولاء الحزبي بعملية التصويت من خلال أفراد العينة المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
الولاء الحزبي كمحدد للسلوك الانتخابي	21	27.6%
	55	72.4%
المجموع	76	100%

يتبين من خلال الجدول رقم 28 أن مانسبته: 84.2% من أفراد العينة المقاطعين يقرون بغياب تأثير هذا الولاء على سلوكهم الانتخابي. وتؤكد هذه النتيجة على ما يلي:

- الغياب الحقيقي للأحزاب السياسية عن أداء دورها في العملية الانتخابية.
- وجود مؤسسات أخرى أكثر تأثيرا كالمسجد وهذا بحكم خصوصيات المنطقة.

1- تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسة التي أجراها مصطفى محسن حول الانتخابات التشريعية 2007 بالمغرب، للمزيد أنظر: مصطفى محسن " المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب ". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 17. شتاء 2008، ص 12.

2- الثقافة السياسية:

الجدول رقم 29: نظرة أفراد العينة المقاطعين للعملية الانتخابية

النسبة	التكرار	السؤال
27.6 %	21	النظرة للعملية الانتخابية العملية الانتخابية غير جادة
72.4 %	55	عدم الإهتمام بالأمور السياسية
100 %	76	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (29) أن نظرة أغلب أفراد العينة المقاطعين للعملية الانتخابية تقوم على غياب إهتمامهم بالأمور السياسية وذلك بنسبة: 72.4%، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذا الوضع يعبر عن توجه هذه الفئة من أفراد العينة لإتباع أسلوب اللامبالاة السياسية نتيجة الضغوط المتعددة التي تواجهها.

- إن هذه النتيجة تتم عن إنخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي لدى هذه الفئة من أفراد العينة.

وفي هذا الإطار يرى روزنبرخ **Rosenberg** أن عدم مشاركة كثير من أفراد المجتمع يرجع

إلى عدة عوامل منها: إعتبار الفرد النشاط السياسي مهددا لحياته أو يؤثر على مكانته الإجتماعية.¹

في حين نجد أن مانسبته: 27.6% من أفراد العينة المقاطعين يرون أن العملية الانتخابية غير

جادة، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذه النتيجة تعد مؤشرا على غياب فعالية العملية الانتخابية كآلية للتغيير حسب أفراد العينة.

- إن هذا الوضع يبرز حالة الإغتراب السياسي التي تميز هذه الفئة التي فقدت الثقة في كل مايتعلق

بالنظام السياسي القائم.

1- للمزيد أنظر: طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق، ص32.

- إن عدم المشاركة لدى هذه الفئة يرتبط بالاتجاهات العامة تجاه النظام السياسي الجزائري وصيرورته التاريخية الفعلية ، بما أفرزته مع الوقت من سلوكيات للنخب السياسية والمؤسسات.¹

نشير هنا إلى أن هناك إختلاف لدى أفراد العينة المقاطعين في نظرتهم للعملية الانتخابية وهذا وفقا لمتغيز الفئة العمرية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (30):

الجدول رقم 30: العلاقة بين متغير الفئة العمرية ونظرة أفراد العينة المقاطعين للعملية الانتخابية

المجموع	النظرة للعملية الانتخابية		الفئة العمرية
	عدم الإهتمام بالأمر السياسية	العملية الانتخابية غير جادة	
19	17	2	بين 18-20 سنة
57	38	19	من 21-30 سنة
76	55	21	المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن نسبة الذين يرون أن العملية الانتخابية غير جادة أكبر لدى أفراد العينة من المقاطعين من ذوي الفئة العمرية (من 21 إلى 30 سنة) من أفراد العينة المقاطعين ذوي الفئة العمرية بين 18-20 سنة، وهو ما يظهر أثر عامل السن في نظرة الأفراد للعملية الانتخابية، ويمكن تفسير هذا الإختلاف بمايلي:

- أن أفراد العينة من المقاطعين من ذوي الفئة العمرية (من 21 إلى 30 سنة) على إدراك تام بمجريات العملية الانتخابية، وذلك نتيجة مستوى معين من الوعي السياسي يؤهلهم لتصور الحثثيات المرتبطة بأهمية هذا النشاط السياسي، وعلاقته بمستقبلهم الوظيفي والإجتماعي.

- أن أفراد العينة المقاطعين ذوي الفئة العمرية بين 18-20 سنة مازالوا حديثي العهد بالعملية الانتخابية، وبالتالي فهم عادة أقل ميلا للإدلاء بأصواتهم، وهو ما يفسر إبتعادهم عن مجريات العملية الانتخابية وما يجري في المضمار السياسي بصفة عامة.

1- وهو أكدته الدراسة التي أعدها عبد الناصر جابي حول الانتخابات التشريعية 2007 بعنوان "الانتخابات التشريعية الجزائرية: إستقرار أم ركود". للمزيد أنظر: عبد الفتاح ماضي ، مرجع سابق، ص137.

وفيما يخص القناعة بالمشاركة الانتخابية جاءت النتائج كمايلي :

الجدول رقم 31: القناعة بالمشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
القناعة بالمشاركة الانتخابية	24	31.6%
	52	68.4%
المجموع	76	100%

يتضح من خلال الجدول رقم(31) أن أغلب أفراد العينة المقاطعين وبنسبة: 68.4% غير مقتنعين بالمشاركة في العملية الانتخابية ، ويتحدد هذا الإدراك بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي للأفراد وهذا مايمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 32:

الجدول رقم 32: علاقة المستوى التعليمي لأفراد العينة المقاطعين بقناعتهم بالعملية الانتخابية

المجموع	القناعة بالمشاركة الانتخابية		متوسط	المستوى التعليمي
	لا	نعم		
9	7	2		
26	16	10		ثانوي
41	29	12		جامعي
76	52	24		المجموع

يتضح من خلال الجدول رقم(32) أن عدد أفراد العينة المقاطعين ذوي المستوى الجامعي، والذين ليست لديهم قناعة بالعملية الانتخابية أكبر من أفراد العينة المقاطعين ذوي المستوى الثانوي والمتوسط، وتؤكد هذه النتائج على دور المستوى التعليمي في تحديد درجة القناعة بالعملية الانتخابية لدى الناخبين، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- أن هناك نسبة معتبرة من ذوي المستوى الجامعي لا يولون العملية الإنتخابية إهتماما على إعتبار أنها لا تدخل ضمن إهتماماتهم، مما يترك لديهم توجهها ممانعا للإنتخاب، ويجعلهم غير مقتنعين بالعملية الإنتخابية أصلا.

- أن الشباب ذوي المستوى الجامعي تشكلت لديهم العديد من الإدراكات والتوجهات السياسية، ما يجعلهم على دراية تامة بالعملية الإنتخابية وبما يحصل فيها من تلاعبات وتجاوزات ، وهو ما يمكن أن يشكل غياب القناعة بالإنتخاب لدى هذه الفئة.

ويمكن تفسير عدم قناعة أغلب أفراد العينة المقاطعين بالعملية الإنتخابية بما يلي:

- إن هذه النتيجة تتم عن اللاتقة وتوسع الهوة بين المواطن والنظام السياسي. وما يؤكد هذه النتيجة أن 61.8% من أفراد العينة المقاطعين يرون أن عدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية جعلهم على قناعة بعدم قدرة أصواتهم على التأثير في السلطة السياسية.¹

- إن هذا التوجه ينذر بغياب الدور الفعلي للمؤسسات المدنية والسياسية في تكريس ثقافة سياسية تتركس للقيم الإيجابية للعمل السياسي.

- أن هذه الفئة من أفراد العينة يرون أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة وغير مفيدة.

- إعتقاد هذه الفئة من أفراد العينة بأن صوتهم غير قادر على التأثير في النظام السياسي، وهو ماتؤكدده إجابة السؤال المتعلق بنظرة أفراد العينة من المقاطعين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية، وذلك وفقا للجدول التالي:

1- في هذا الإطار يشير فاروق أبو سراج الذهب إلى أن العملية الإنتخابية فقدت مصداقيتها وهو ما أفرز أزمة ثقة وغياب قناعة بالمشاركة الإنتخابية، للمزيد أنظر: فاروق أبو سراج الذهب " ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي... أزمة الإنتخابات في الجزائر". دراسات إستراتيجية. العدد 04. جويلية 2007. ص 05-12.

الجدول رقم 33: تصور أفراد العينة من المقاطعين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال	التكرار	النسبة
تصور أفراد العينة من المقاطعين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية	21	27.6%
	55	72.4%
المجموع	76	100%

يتضح من خلال الجدول رقم(33) أن 72.4% من أفراد العينة المقاطعين يرون أن صوتهم غير قادر على التأثير في السلطة السياسية.

في هذا الإطار جاءت المبررات التي تحدد رؤية أفراد العينة المقاطعين المعترضين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية كمايلي:

الجدول رقم 34: مبررات أفراد العينة من المقاطعين المعترضين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال	التكرار	النسبة
مبررات أفراد العينة من المقاطعين المعترضين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية	34	61.8%
	21	38.2%
المجموع	45	100%

يتضح من الجدول رقم (34) أن المعترضين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية، وبنسبة 61.8% منهم يرون أن السبب يعود لعدم الثقة في نزاهة العملية الانتخابية ، في حين يرى مانسبته 38.2% أن السبب يكمن في ظرفية العملية الانتخابية.

3- ترتيب المحددات السياسية للمقاطعة الانتخابية:

الجدول رقم 35: ترتيب المحددات السياسية للمقاطعة الانتخابية

النسبة	التكرار	السؤال
17.1%	13	ترتيب المحددات السياسية الانتخابية
10.5%	8	عدم الثقة بالبرلمان
51.3%	39	ضعف البرامج الحزبية
21.1%	16	الإعتقاد بعدم جدوى الإدلاء بصوتك
21.1%	16	ضعف المترشحين
100%	76	المجموع

يتضح من الجدول رقم (35) أن المحدد الأساسي وراء العزوف الانتخابي لهذه الفئة من أفراد العينة هو القناعة بعدم جدوى الإدلاء بالصوت، وهو ما يعبر عن ثقافة سائدة تحكم هذه الفئة (الشباب) تتركس اللامبالاة السياسية والرداءة، وذلك بنسبة 51.3% من أفراد العينة المقاطعين، في حين أن ضعف المترشحين جاء في الرتبة الثانية وذلك بنسبة 21.1%، تلاها عدم الثقة في البرلمان بنسبة 17.1%، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- أن التعود على عدم مصداقية الانتخابات ولد لدى هذه الفئة نفورا من المشاركة الانتخابية.
- أن هذه النتيجة تتم عن تنامي أزمة ثقة بين المواطن والنظام السياسي.
- أن هذا الوضع هو نتيجة لتراكم يقوم على تعميق وتنمية روح الحقد والضغينة في المجتمع الجزائري تجاه المسؤولين في المجالس المنتخبة.
- إن هذه النتيجة مؤشر على وضع أزموي متعدد الأبعاد يعيشه النظام السياسي الجزائري يتعلق بالأساس بأزمة الثقة والشرعية.
- إن غياب الرضا عن أداء النظام السياسي وضعف إستجابته لتطلعات الجماهير يمكن أن يفسر تلك النسبة المرتفعة للمقاطعة لدى أفراد العينة.

- تؤكد هذه الوضعية أن هذه الفئة فقدت الثقة في المترشحين بإعتبارهم وسيلة لحل معضلاتهم الإجتماعية والإقتصادية.

- الصورة الباهتة التي ظهر بها البرلمان في العهدة الماضية(2002-2007) وضعف أداءه في الحياة السياسية، جعل هذه الفئة تفقد الثقة فيه كمؤسسة قادرة على إيجاد حلول لمختلف المتطلبات التي تثير إهتمام الرأي العام.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن أداء المؤسسات السياسية يعتبر محددًا أساسيًا لتوجه هذه الفئة نحو المقاطعة الإنتخابية، وهذا على عكس المشاركين الذين لم يبدوا إهتمامًا لهذا الأداء.

المطلب الثاني:المحددات التنظيمية والقانونية

1- طبيعة النظام الإبتخابي والإدارة الإنتخابية:

الجدول رقم 36: العلاقة بين الناخب والمترشح وإرتباطها بالسلوك الإبتخابي لدى المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
العلاقة بين الناخب والمترشح وإرتباطها بالسلوك الإبتخابي	26	34.2%
المجموع	76	100%

يتضح من الجدول رقم (36) أن العلاقة بين الناخب والمترشح لا ترتبط بقرار المقاطعة الإنتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين، حيث أجاب مانسبته: 65.8% بعدم تأثير هذه العلاقة مع المترشح على سلوكهم الإبتخابي ، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذه النتيجة تؤكد أن قرار المقاطعة الإنتخابية لدى هذه الفئة من العينة كان وليد قرارات وإدراكات شخصية، مما يعكس لإهتمام الأفراد بالمترشحين.

- إضافة إلى ذلك فهي مؤشر على فقدان الثقة والهوة الكبيرة بين المترشحين والناخبين مما يثير التساؤل حول مدى نجاعة الحملة الإنتخابية لهؤلاء في كسب تأييد الجماهير.

- إن تغيب دور المواطنين في المساهمة في تصميم النظام الانتخابي، ووجود قناعة لدى فئة من أفراد العينة بأن لاقيمة لأصواتهم في التأثير على إدارة الحكم، رسخ إدراكا لدى هذه الفئة بمقاطعة الانتخاب، ولذا فإن معرفة أو عدم معرفة المترشحين ليست ذات أهمية بالنسبة إليهم.

- ضآلة مستوى المعرفة السياسية لدى أفراد العينة المقاطعين وهو ما يوضحه الجدول رقم 37:

الجدول رقم 37: معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان عبر أفراد العينة المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان	13	17.1%
	63	82.9%
المجموع	76	100%

يتضح من خلال الجدول رقم (37) أن 82.9% من أفراد العينة المقاطعين ليست لديهم معرفة بالناواب المترشحين للبرلمان ، ويمكن تفسير ذلك ليس فقط لغياب الإهتمام السياسي لهؤلاء، وإنما يعكس أيضا ضعف الفعالية التنظيمية للعملية الانتخابية، حيث أن إعلام وتوعية الناخب بمعالم وتفاصيل العملية الانتخابية تعد من المسؤوليات الأساسية للإدارة الانتخابية.

2- ترتيب المحددات التنظيمية والقانونية للمقاطعة الانتخابية:

الجدول رقم 38: ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمقاطعة الانتخابية

السؤال	التكرار	النسبة
ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمقاطعة الانتخابية	26	34.2%
	6	7.9%
تعقيدات التسجيل في القوائم الانتخابية	7	9.2%
عدم الثقة في الهيئة القائمة على الانتخابات	37	48.7%
المجموع	76	100%

يتضح من الجدول رقم(38) أن المحدد التنظيمي والقانوني الأساسي وراء المقاطعة الانتخابية هو غياب الثقة في الإدارة المكلفة بإدارة العملية الانتخابية وذلك بنسبة 48.7% من أفراد العينة المقاطعين، في حين جاءت باقي المحددات في درجات متفاوتة، مما يعكس أهميتها وعلاقتها بالمقاطعة الانتخابية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- إن هذا المناخ القائم على غياب الثقة، شكل توجهها إمتناعيا أصبح سمة تميز سلوك الناخب الجزائري في شتى الانتخابات(رئاسية، تشريعية، محلية).

- إن التعود على عدم مصداقية الانتخابات حول إهتمامات المواطن الجزائري تجاه العملية الانتخابية.

وفي هذا الإطار يشير فاروق أبو سراج الذهب أن تكرار مسلسل التزوير والتحايل على أصوات الشعب أنتج اللاتقة في الانتخابات، ووصل مرض التزوير إلى نتيجة إفقاد الشعب كل الثقة في الانتخابات بل لم تستسيغ تنظيمها وصرف ميزانيات كبيرة عليها، وأصبح الشعب يفضل تحويل ميزانيات للتنمية بغرض التخفيف من حدة الأزمة الإجتماعية التي يعيشها المواطن.¹

- إن غياب الشفافية لدى الإدارة الانتخابية في تقديم النتائج الحقيقية لنسبة المشاركة الانتخابية يعد مؤشرا لعمليات التزوير التي تخلق نفورا لدى الناخب من المشاركة الانتخابية.

- توسيع اللاتقة وتوسيع الهوة بين المواطن والإدارة والسلطة من خلال النماذج المعينة في مختلف المجالس المنتخبة، مما أرسى ثقافة المقاطعة لدى هذه الفئة.

1- فاروق أبو سراج الذهب، مرجع سابق،ص09.

المطلب الثالث: المحددات السوسيوإقتصادية

1- الولاء القبلي والعشائري:

الجدول رقم 39 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الانتخابي لدى المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الانتخابي	25	32.9%
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الانتخابي	51	67.1%
المجموع	76	100%

يتضح من الجدول رقم (39) أن الولاء القبلي والعشائري ليست لديه أية علاقة مع السلوك الانتخابي حسب أفراد العينة المقاطعين، وهو ما يتفق كذلك مع وجهة نظر أفراد العينة المشاركين، وذلك بنسبة: 67.1% ، ويمكن تفسير هذه النتائج بما يلي:

- أن فئة الشباب تمتلك مستوى كبير نسبيا من التعليم الرسمي مقارنة مع الأجيال السابقة، مما مكنها تجاوز وتخفيف إرتباطهم بالولاءات والانتماءات العشائرية والقبليّة.

- إن التفاوت بين الأجيال جعل الأجيال الأصغر سنا تتمرد على الأجيال الأكبر، وذلك بحكم التطورات الإجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري، ويفسر ذلك الأوضاع التي تعاشها هذه الفئة تجعل إهتمامها منصبا أكثر حول تحصيل القوت اليومي.

إضافة إلى ذلك نجد عدم إرتباط السلوك الانتخابي لهذه الفئة من أفراد العينة بالترشح معين ، وهو ما يوضحه الجدول رقم 40:

الجدول رقم 40 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالتجند لصالح المترشحين لدى المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري لصالح المترشحين بالتجند	25	32.9%
	51	67.1%
المجموع	76	100%

حيث أشارت هذه الفئة وبنسبة 67.1% إلى أن هذا الولاء (القبلي والعشائري) لا يجندهم لصالح مترشح معين، وهو ما يمكن تفسيره بمايلي:

- إن عدم إرتباط الولاء القبلي والعشائري بالتجند لمترشح لدى هذه الفئة من أفراد العينة المقاطعين ينم عن التفضل والنفور الكبير بين هذه الفئة وأهم جوانب العملية الإنتخابية والمتمثلة في الحملة الإنتخابية.

- إن غياب الإرتباط بين الولاء العشائري والتجند تؤكد إجابة السؤال السابق والمتعلق بإرتباط السلوك الإنتخابي بمعرفة المترشح ، حيث يؤكد مانسبته 82.9% أن هذه العلاقة لا تؤثر على سلوكهم الإنتخابي.

في حين يجب أن لاتجاهل النسبة المتبقية والتي تمثل مانسبته: 32.9% من أفراد العينة المقاطعين الذين أكدوا على إرتباط سلوكهم الإنتخابي بولاءات عشائرية وقبلية، مما يؤكد على أن سبب المقاطعة حسب هذه الفئة جاء نتيجة لضغوطات ممارسة من قبل تلك البنى التقليدية على الناخب ، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- غياب دور المجتمع المدني في تكريس منطق المواطنة وتعزيز تماسك البناء الإجتماعي، فسح المجال لباقي المؤثرات التقليدية للسيطرة على توجهات الناخبين السياسية.

- إن هذا الوضع تؤكد الإجابة عن سؤال سابق يتعلق بالتنشئة السياسية، إذ وجدنا أن الأسرة مازالت البناء الأساسي في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة، مما يجعلهم في ولاء وطاعة لما ترتبط به هذه الأسرة من ولاءات تنسم بالتقليدية.

- تؤكد هذه النتيجة على تعزيز هذه الفئة لقيم تقليدية تقوم على الزبونية والمحسوبية والولاءات والانتماءات القبلية والعشائرية، وهو ما يكشف عن سيادة ثقافة الرداءة التي تفضل هذه القيم عوض عن قيم حديثة قوامها المشاركة الفعالة في بناء المجتمع والوطن.

2- ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمقاطعة الانتخابية:

الجدول رقم 41: ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمقاطعة الانتخابية

السؤال	التكرار	النسبة
ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمقاطعة الانتخابية	12	15.8%
عدم الإلمام بحيثيات العملية الانتخابية	10	13.2%
الظروف المهنية لا يدخل إهتماماتك	54	71%
المجموع	76	100%

يوضح الجدول رقم (41) أن المحدد الأساسي الدافع للمقاطعة الانتخابية في هذا الإطار لدى أفراد العينة المقاطعين هو غياب الإهتمام بالعملية الانتخابية، وذلك بنسبة: 71% من أفراد العينة المقاطعين، إضافة إلى أن عدم إلمام هذه الفئة بحيثيات العملية الانتخابية جاء في الدرجة الثانية وذلك بنسبة: 15.8%، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- إن عدم إشباع العديد من الحاجات الهامة المتعلقة بهذه الفئة، جعلها لانتهم بالمشاركة في العملية الانتخابية.

- إن توجه هذه الفئة للمقاطعة الانتخابية وغياب إهتمامها ينم عن غياب وغموض المعلومات المتعلقة بالقضايا الأساسية التي تهم هذه الفئة.

- إن نقص الحوافز للإهتمام بالمشاركة الانتخابية جعل هذه الفئة لاتهتم بهذا الجانب.
- إن عدم إلمام هذه الفئة بالعملية الانتخابية يمكن تفسيره على أنه إنعكاس لغياب إهتمام هذه الفئة بالعملية الانتخابية.
- إن هذه النتيجة مؤشر على ضعف الدور التوعوي لمختلف مؤسسات النظام السياسي بحيثيات العملية الانتخابية.
- إن الحالة المهنية لأفراد العينة المقاطعين جعلتهم لا يقيمون أملا في العملية الانتخابية كوسيلة لحل المعضلات الإجتماعية والإقتصادية التي تعاني منها هذه الفئة.
- إن المقاطعة الانتخابية لهذه الفئة من أفراد العينة يمكن تفسيرها بالنظر للضغوط الإجتماعية التي تمارس عليها، فنتيجة للأوضاع المعيشية السائدة فقد تكون هذه الفئات أكثر تأثرا بالضغوط التي قد تفرضها مختلف المؤسسات كالأحزاب وسائل الإعلام... الخ.

2- مستقبل المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين:

الجدول رقم 42: مستقبل المشاركة الانتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين

السؤال	التكرار	النسبة
المشاركة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية 2009	40	52.6%
	36	47.4%
المجموع	76	100%

يتضح من الجدول رقم (42) بأن نسبة معتبرة أفراد العينة المقاطعين في الانتخابات التشريعية والمحلية 2007 والتي قدرت بـ 52.6% أبدوا إستجابة نحو المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2009 ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- الحملة الدعائية والتعبوية الواسعة التي يمارسها النظام السياسي لنشر ثقافة المشاركة حيث شهدنا مستوى تعبئة شمل مختلف الجمعيات المدنية ووسائل الإعلام وحتى إستغلال الجامعة لتحفيز المواطنين على المشاركة الانتخابية في رئاسيات 2009.
- أن الإنتخابات الرئاسية عادة ماتصحبها حملة مثيرة تقوم بالتركيز على القضايا المهمة المتعلقة بالمواطن وخصوصا فئة الشباب، مما يدفع هؤلاء للمشاركة بقوة في هذه الإنتخابات.
- إن هذه النتيجة هي مؤشر إيجابي على تغير في السلوك الانتخابي لدى هذه الفئة وذلك بالنظر للإهتمام الذي أبداه النظام السياسي بالجانب الإقتصادي والإجتماعي لفئة الشباب.
- إن التطور والإنتعاش الذي شهده الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة إنعكس على واقع التشغيل الذي زاد ولو بوتيرة نسبية، وهو ما يفسر توجه هذه الفئة للمشاركة الانتخابية.
- في حين أنه لا يمكن أن نهمل التوجه الآخر لباقي أفراد العينة من المقاطعين وذلك بنسبة معتبرة أيضا قدرت بـ: 47.4% ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:
- إن إستمرار السلوك الإمتناعي لدى هذه الفئة من أفراد العينة يكشف عن إستمرارية التردّي الذي يميز الوضع الإجتماعي والإقتصادي لهذه الفئة.
- إن هذه النتيجة تكشف أن هذا السلوك الإمتناعي أصبح سلوكا راسخا قائم على وعي يحمل توجهها سلبيا نحو النظام السياسي.

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل المعالجة الإمبريقية للسلوك الانتخابي على ضوء الانتخابات التشريعية والمحلية 2007، من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي، حيث تم التطرق لمختلف الإجراءات المنهجية المتعلقة بالدراسة الميدانية المرتبطة بالإستبيان وكذا خصائص عينة الدراسة.

أما فيما يخص الشق العملي للدراسة فقد تم التركيز على أهم محددات المشاركة الانتخابية، وهنا يمكن إبداء عدة ملاحظات:

-ريادة الأسرة في إطار عملية التنشئة السياسية على حساب مؤسسات من المفترض أن تلعب دورا أكبر كالأحزاب السياسية، وهو ما انعكس على مستوى الوعي السياسي للأفراد الذي يرتبط من ناحية أخرى بالمشاركة الانتخابية.

- التأثير الكبير لنمط الثقافة السياسية على نظرة أفراد العينة للعملية الانتخابية، والسعي نحو المشاركة الانتخابية.

- غياب وضعف المعرفة بالمرشحين للانتخابات لدى أفراد العينة المشاركين.

- أهمية ودور العامل التنظيمي للعملية الانتخابية في حفز أفراد العينة على المشاركة الانتخابية.

-الإرتباط النسبي للسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة المشاركين بالنزعة القبلية والعشائرية، وهو ما ينم عن عجز النظام السياسي في بناء ثقافة مشتركة تقوم على الولاء الوطني.

-الإرتباط الوثيق بين المستوى المعيشي القائم والتوجه نحو المشاركة الانتخابية.

في حين أن العوامل الدافعة للمقاطعة الانتخابية تمثلت في:

-نمط الثقافة السياسية لدى أفراد العينة المقاطعين ينم عن توجه سلبي لهؤلاء تجاه النظام السياسي.

- غياب الثقة في فعالية الصوت الانتخابي لدى أفراد العينة دفعهم للمقاطعة الانتخابية.

- عدم الثقة في الإدارة الانتخابية وغياب فعاليتها ساهم في دفع هذه الفئة من أفراد العينة للمقاطعة الانتخابية.

- تدني المستوى المعيشي لهذه الفئة جعلت المشاركة الانتخابية تحتل آخر إهتماماتها.